جامعة الإمارات العربية المتحدة
United Arab Emirates University

UAEU

تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنـــــوان

مبدأ سمو الدستور وآلية الحفاظ عليه في
دولة الإمارات العربية المتحدة

للطالب

أحمد علي محمد مسعود البلوشي

المشرف

الأستاذ الدكتور: أحمد شوقي محمود، قسم القانون العام
كلية القانون

المكان والزمان

7:00 مساءً
الإثنين 2022/11/14
قاعة المحكمة التعليمية (0012)، مبنى كلية القانون 2 H

الملخص

توصلت الدراسة إلى أن الدستور، الذي هو أساس كل النشاطات القانونية التي تمارسها الدولة، يعلو ويسمو على كافة القواعد القانونية التي يتشكل منها النظام القانوني في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتمثل مظاهر سمو الدستور بمظهرين هما: السمو الموضوعي الذي يثبت لكافة الدساتير، المرنة والجامدة، ولا يرتب أثراً قانونياً، والسمو الشكلي الذي لا يثبت سوى للدساتير الجامدة، التي تتطلب إتباع إجراءات خاصة لتعديلها، وذلك كي لا تتمكن السلطة التشريعية من التلاعب بالقواعد الدستورية وتعديلها وفق هواها.

وبينت الدراسة أن الرقابة على دستورية القوانين واحدة من أهم آليات الحفاظ على سمو الدستور، والتي قد تُمارَس بمعرفة هيئة ذات تشكيل سياسي أو عن طريق القضاء. وبينت أيضاً أهمية دور الرقابة القضائية على دستورية القوانين، وعرضت لها باعتبارها الأسلوب الغالب في الرقابة الدستورية، وأن دولة الإمارات العربية المتحدة تأخذ بنظام الرقابة القضائية في صورتها المركزية إذ تتولاها المحكمة الاتحادية العليا، بوصفها المحكمة العليا في النظام القضائي للدولة والتي يتمتع حكمها بحجية مطلقة ووجوب انصياع الكافة له.

وتوصلت الدراسة إلى أن النصوص الدستورية تتمتع بسمات خاصة وتتضمن أحكاماً لا تتضمنها القواعد القانونية الأخرى، لذلك فهي تتصدر هذه القواعد القانونية وتمتاز بالعلو والسمو في مواجهتها. وأنه لن يكون لعلو النصوص الدستورية على غيرها من القوانين أي قيمة إذا كان باستطاعة السلطة التشريعية أن تغير أو تعدل أحكام الدستور من خلال الإجراءات التي تغير أو تعدل بها القوانين العادية.

وأوصت الدراسة بوجوب إدراج الدستور نص صريح فيه يتضمن توسيع نطاق الرقابة بحيث يشمل عيب الانحراف بالسلطة التشريعية على اعتبار أن ضمان فاعلية الرقابة الدستورية تقتضي بألا يقتصر نطاق رقابة المحكمة على ظاهر النص. وأن تتعمق محكمة الموضوع، التي يُثار أمامها الدفع بعدم الدستورية، بدراسة مدى جدية الدفع بحيث تضمن عدم الإحالة التلقائية للنصوص التي قد تكون الشكوك بعدم دستوريتها غير واضحة.

وضرورة نشر الأحكام التي تصدر عن المحكمة الاتحادية في مجال الرقابة على الدستورية في دوريات أو منشورات خاصة. وأن يتم النظر بإمكانية إنشاء محكمة دستورية متخصصة في دولة الإمارات العربية المتحدة يُسند إليها مهمة رقابة دستورية القوانين واللوائح بحيث تتولى الفصل في منازعات الدستورية.

كلمات البحث الرئيسية: الدستور - السمو الموضوعي - السمو الشكلي - آلية الحفاظ على سمو الدستور - الرقابة على دستورية القوانين - الرقابة القضائية على دستورية القوانين - المحكمة الاتحادية العليا.